



شرح كتاب الروض المربع على زاد المستقنع

الدرس العشرون/ تمة باب نواقض الوضوء



سلسلة المحاضرات الصوتية للشرح:

[صفحة شرح الروض المربع على التليجرام](#)

[شرح كتاب الروض المربع على إسلام ويب](#)

[رابط المتن: متن كتاب الروض المربع على موقع المكتبة الشاملة](#)

[والتفريغات تنشر على صفحة: تفريغ شرح الروض المربع](#)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله -صلى الله عليه وسلم-، أما بعد:

(ومن تيقن الطهارة وشك) أي تردد (في الحدث أو بالعكس) بأن تيقن الحدث وشك في الطهارة (بني على اليقين) سواء كان في الصلاة أو خارجها تساوى عنده الأمران، أو غلب على ظنه أحدهما لقوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «لا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا» متفق عليه (فإن تيقنهما) أي تيقن الطهارة والحدث (وجهل السابق) منهما (فهو بضد حاله قبلهما) إن علمهما، فإن كان قبلهما متطهرا فهو الآن محدث، وإن كان محدثا فهو الآن متطهر؛ لأنه قد تيقن زوال تلك الحالة إلى ضدها وشك في بقاء ضدها، وهو الأصل وإن لم يعلم حاله قبلهما تطهر، وإذا سمع اثنان صوتا أو شما ريحا من أحدهما لا بعينه فلا وضوء عليهما ولا يأتى أحدهما بصاحبه ولا يضاففه في الصلاة وحده، وإن كان أحدهما إماما أعادا صلاتهما. (ويحرم على المحدث مس المصحف) أو بعضه حتى جلده وحواشيه بيد أو غيرها بلا حائل لا حملة بعلاقة أو في كيس أو كم من غير مس، ولا تصفحه بكمه أو عود ولا صغير لوحا فيه قرآن من الخالي من الكتابة، ولا مس تفسير ونحوه، ويحرم أيضا مس المصحف بعضه متنجس وسفر به لدار حرب وتوسده، وتوسد كتب فيها قرآن ما لم يخف سرقة. ويحرم أيضا كتب القرآن بحيث يهان، وكره مد رجل إليه واستدباره وتخطيه وتحليته بذهب أو فضة، وتحرم تحلية كتب العلم. (و) يحرم على المحدث أيضا (الصلاة) ولو نفلا حتى صلاة جنازة وسجود تلاوة وشكر. ولا يكفر من صلى محدثا. (و) يحرم على المحدث أيضا (الطواف) لقوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «الطواف بالبيت صلاة، إلا أن الله أباح فيه الكلام» رواه الشافعي في "مسنده".

فقال المؤلف -رحمه الله- بعد أن ذكر نواقض الوضوء: "ومن تيقن الطهارة وشك في الحدث أو بالعكس بني على اليقين" عندنا هنا أشياء لابد من ضبطها، وهي أن اليقين ضد الشك، وفي الاصطلاح: اعتقاد الشيء بأنه كذا مع اعتقاد أنه لا يمكن أن يكون إلا كذا مطابقا للواقع غير ممكن للزوال، وقال الموفق -رحمه الله-: "هو ما أذعنت النفس للتصديق به وقطعت به وقطعت بأن قطعها به صحيح".

والشك خلاف اليقين عند الفقهاء، وهو: التردد بين شيئين، مطلق التردد، سواء كان طرفاه مستويين، أو ترجح أحدهما على الآخر، بخلاف الشك عند الأصوليين فإنه يطلق على: ما استوى فيه طرفاه، والطرف الراجح يسمى ظنا والمرجوح يسمى: وهما، فالمراد هنا عند الفقهاء: التردد بين وجود الشيء وعدمه، سواء تساوى الاحتمالان أو ترجح أحدهما على الآخر. وتعبير الفقهاء هنا بأنه "تيقن الطهارة وشك في الحدث" فسموا ما هنا يقينا بعد ورود الشك عليه فيه شيء من التسامح، هو كان يقينا ثم صار الآن شكاً فاعتُبرت صفته السابقة وقُدمت على صفته اللاحقة؛ للأحاديث الصحيحة في ذلك استصحابا للأصل السابق لما قارنه من اليقين وتقديمه له على الوصف اللاحق لنزوله عن درجته كما قال ابن نصر -الله: "فمن تيقن الطهارة وشك في الحدث أو تيقن الحدث وشك في الطهارة بني على اليقين"، وهذا كلام المؤلف هنا.

"ومن تيقن الطهارة وشك في الحدث وشك أي تردد في الحدث أو بالعكس بأن تيقن الحدث وشك في الطهارة بنى على اليقين" وهو الطهارة في المسألة الأولى، والحدث في المسألة الثانية؛ وذلك لحديث عبدالله بن زيد -رضي الله عنه-، قال: "شكى إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- الرجل يُخيل إليه أنه يجد الشيء في الصلاة فقال: 'لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً'".

وهذه قاعدة مطردة، أن اليقين لا يزول بالشك، وأنه عند التردد في أمر حدث وكان الأصل على خلافه فيُرجع إلى الأصل، ولا يُعوّل على هذا الظن أو على هذا الشك الذي طرأ؛ ولذلك حتى لو عارضه ظن لا يُلتفت إليه، فالشك هنا ليس هو الذي فيه تساوي الطرفين، وإنما مطلق التردد حتى لو كانت النسبة الراجحة فيه -يعني غلبة الظن- أنه مُحَدِّث وكان الأصل أنه متطهر، أو بالعكس أنه متطهر وكان الأصل أنه مُحَدِّث، فغلبة الظن هنا لا عبرة بها؛ لأنه إن لم يكن لها ضابط في الشرع لم يلتفت إليها، وهذا هو اصطلاح الفقهاء.

قال: "بنى على اليقين سواء كان في الصلاة أو خارجها تساوى عنده الأمران أو غلب على ظنه أحدهما لقوله -صلى الله عليه وسلم-: 'لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً' متفق عليه. فإن تيقنهما أي تيقن الطهارة والحدث وجهل السابق منهما فهو بضد حاله قبلهما، إن علمها" يعني إن علم أنه متطهر أو علم أنه مُحَدِّث، تيقن الطهارة والحدث، تيقن أنه كان متطهراً وكان مُحَدِّثاً. "وجهل السابق منهما" هل الطهارة أولاً أو الحدث أولاً.

"فهو بضد حاله قبلهما إن علمها فإن كان قبلهما متطهراً فهو الآن مُحَدِّث وإن كان مُحَدِّثاً فهو الآن متطهر"، لماذا؟ يقول المؤلف: "لأنه قد تيقن زوال تلك الحالة إلى ضدها وشك في بقاء ضدها وهو الأصل" فأنا الآن مثلاً قبل دخول وقت الظهر كنت مُحَدِّثاً، ثم إنني أعلم أنني توضأت وأنني أيضاً كنت مُحَدِّثاً، لكنني لا أدري هل اتصافي بالطهارة سابق على اتصافي بالحدث أو بالعكس، وأعلم أنني قبل الزوال يعني قبل الظهر كنت مُحَدِّثاً، فالآن أنا متطهر "وبضد حاله قبلهما"، لماذا؟ لأنني تيقنت أنني انتقلت عن هذا الحدث إلى الطهارة، بيقين كنت مُحَدِّثاً قبل الوقت ثم أنا جازم أنني في أثناء الوقت حصلت لي الطهارة فزالت الحالة الأولى، ولا أتيقن زوال الحالة الثانية التي هي الطهارة، والحدث المتيقن قبل الزوال يحتمل أن يكون قبل الطهارة ويحتمل أنه بعدها، فوجوده بعد هذا مشكوك فيه، فلا يزول عن طهارة متيقنة بشك، وعلى العكس كذلك إن كان قبل الزوال متطهراً فهو الآن مُحَدِّث، ونفس التعليل موجود؛ لأنني قد تيقنت زوال تلك الحالة إلى ضدها وشككت في بقاء ضدها وهو الأصل.

قال: "وإن لم يعلم حاله قبلهما تَطَهَّرَ" يعني إن جهل حاله قبلهما بأن لم يدْرِ هل كان قبل الزوال مثلاً متطهراً أو مُحَدِّثاً = تطهر وجوباً إذا أراد الصلاة، لماذا؟ لوجود يقين الحدث في إحدى المراتين والأصل بقاءه؛ لأن وجود يقين الطهارة في المرة الأخرى مشكوك فيه، هل كان قبل الحدث أو بعده، فلا يرتفع يقين الحدث بالشك في رافعه ولأنه لا بد من طهارة متيقنة أو مستصحبة وليس ها هنا شيء من ذلك = فيجب الوضوء.

وقد ذكر الشيخ عثمان -رحمه الله- في حاشيته أن هنا ثماني صور، قال: "اعلم أنه إذا تيقن الحدث والطهارة بعد طلوع الشمس مثلاً وجهل أسبقهما ففي ذلك ثماني صور:

- الأولى: أن يتيقن الاتصاف بالطهارة والحدث.
 - الثانية: أن يتيقن فعل كل من الطهارة والحدث من غير أن يعلم أن الطهارة عن حدث أو لا وأن الحدث ناقض لطهارة أو لا.
 - الثالثة: أن يتيقن الاتصاف بالطهارة وفعل حدث لا يدري هل هو ناقض لطهارته أو لا.
 - الرابعة: أن يتيقن الاتصاف بالحدث وفعل الطهارة لا يدري هل هي رافعة لحدث أو لا.
- فهذه الصور الأربع حكمها واحد على الصحيح، وهو أنه إن جهل حاله قبلهما تطهر وإلا فهو على ضدها.
- الخامسة: أن يتيقن فعلهما رفعا لحدث ونقضا لطهارة.
 - السادسة: أن يُعين وقتا لا يسعهما كما لو قال توضأت وأحدثت عند قول المؤذن "الله أكبر" ففي هاتين الصورتين إن جهل حاله قبلهما تطهر وإلا فهو على مثلها.
 - السابعة: تيقن أن الطهارة عن حدث ولم يدري هل الحدث ناقض لطهارة أو لا فهو في هذه فهو في هذه الصورة متطهر مطلقا، أي سواء علم حاله قبلهما أو لا وسواء كان قبلهما متطهرا أو محدثا.
 - الثامنة: عكسها، بأن تيقن أن الحدث ناقض للطهارة ولم يدري هل الطهارة عن حدث أو لا فهو في هذه الصورة محدث مطلقا.

"فتدبر في هذا المقام فإنه مما حَفِيَ على بعض الأفهام".

قال المؤلف -رحمه الله-: "وإن لم يعلم حاله قبلهما تطهر" وجوبا؛ لأن وجود يقين الطهارة انعدم بالشك، ولم يبق لهذا الشخص حالة متيقنة ولا مضمونة ولا مستصحبة، ولا بد من شيء من ذلك يُرجع إليه، ولذلك نوجب عليه الطهارة.

قال: "وإذا سمع اثنان صوتا أو شمّا ريحا من أحدهما لا بعينه فلا وضوء عليهما ولا يأتّم أحدهما ولا يضافه في الصلاة وحده وإن كان أحدهما إماما أعادا صلاتهما" إذا سمع اثنان صوتا أو شمّا ريحا من أحدهما لا بعينه، لا يدري كل منهما على سبيل اليقين من الذي أحدث، من الذي خرج منه ريح؛ لأنهما شما ريحا أو سمعا صوتا لكن لا يدري كل منهما من الذي فعل، وكل واحد منهما لم يتحقق أنه منه، وبالتالي هو متيقن الطهارة وشاك في الحدث بالنسبة لنفسه = فلا وضوء على كل واحد منهما، وكذلك أيضا ذكروا في وجوب الغسل على أحدهما لا بعينه: ما إذا أفاق نائم أو نحوه فوجد في ثوبه بللا وتحقق أنه منيّ بأمرة وكان ذلك الثوب ينام فيه غيره أيضا = فإنه لا غسل على أحدهما بعينه، لكن يقول المؤلف -رحمه الله-: "ولا يأتّم أحدهما بصاحبه ولا يضافه في الصلاة وحده" وجبت الطهارة على أحدهما لا بعينه، وحينئذ لا يأتّم أحدهما بصاحبه ولا يضافه في الصلاة وحده، وإن حصل ذلك أعادا صلاتهما؛ لتيقن كل منهما أن أحدهما محدث، فأما إن صافّه مع غيره فلا إعادة؛ لانتفاء الفديّة، وإن أمّه مع آخر أعاد المأموم منهما صلاته.

إن صافّه مع آخر فلا إعادة؛ لأنه لم يعد فذا خلف الصف، وإن كان أحدهما إماما أعادا صلاتهما، كل منهما يعيد الصلاة، لكن إن أمّ أحدهما الآخر مع شخص آخر فإن المؤتم هو الذي يعيد الصلاة، لماذا؟ لأن

المؤتم لا يتيقن هل إمامه محدث أو هو الذي أحدث فلا يصح أن يأتّم به، والإمام نوى الإمامة وخلفه شخص متطهر، وبالتالي إمامته لو كان هو متطهرا الآن فإمامته صحيحة؛ لأن وراءه مصلّ يجزم أو يعلم أن صلاته صحيحة، بخلاف ما لو لم يكن خلفه إلا هذا الشخص الذي يظن أنه محدث، الإمام هو المحدث فهذا واضح أن صلاته باطلة، وإن كان المأموم هو المحدث فكيف ينوي الإمامة وهو يعلم أن وراءه شخص لا تصح صلاته. ولذلك إن أمّ أحدهما الآخر أعادا صلاتهما، وإن أمّه مع آخر أعاد المؤتم منهما صلاته.

وإن أراد أن يؤم أحدهما الآخر أو يصاففه وحده، فلا بد أن يتوضأ ليزول الاعتقاد الذي بطلت صلاتهما لأجله، وقال أصحابنا: **"والاحتياط أن يتطهرا مطلقا ليخرجا من العهدة بيقين"**.

ثم قال المؤلف -رحمه الله-: **"ويحرم على المحدث مس المصحف"** هنا ذكر المؤلف أحكام الحدث، يحرم على المحدث حدثا أكبر أو أصغر -الكلام هنا في الحدث الأصغر، والأكبر من باب أولى-، يحرم على المحدث مس المصحف والصلاة والطواف، فمن أحدث حدثا أكبر أو أصغر حرمت عليه الصلاة مطلقا سواء كانت فرضا أو كانت نفلا، والسجود المجرد كسجود التلاوة وسجود الشكر فإنهما صلاة كما سيأتينا إن شاء الله، وكذلك يحرم عليه الطواف، وحرمة الصلاة عليه واضحة ومجمع عليها، طبعاً لا أعني الإجماع في سجوده التلاوة وسجود الشكر ولكن أعني الإجماع في منعه من الصلاة، أن الصلاة تحرم عليه ولا تصح؛ وذلك لقول النبي -صلى الله عليه وسلم-: **"لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ"**، وقوله -صلى الله عليه وسلم-: **"لا صلاة بغير طهور"**، وسواء كان عالما بالحدث أو كان جاهلا به فإنه لا تصح منه الصلاة، هذا إذا كان قادرا على الطهارة وأما العجز فسيأتي الكلام عليه عندما نتكلم على التيمم إن شاء الله.

وأما الطواف فإنه أيضا لا يصح أن يطوف بالكعبة سواء كان الطواف فرضا أو نفلا؛ لقول ابن عباس -رضي الله عنهما-: **"الطواف بالبيت صلاة إلا أنكم تتكلمون فيه فمن تكلم فلا يتكلم إلا بخير"**، وروي مرفوعا إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-.

وأما المصحف فإنه أيضا يحرم عليه أن يمس المصحف أو أن يمس بعضه؛ وذلك لقول الله تعالى: **{لا يمسه إلا المطهرون}** أي لا يمس القرآن، وهو خبر بمعنى النهي، فجعل أصحابنا -رحمهم الله- الكتاب هنا هو المصحف، وجعلوا قوله **"لا يمسه"** خبراً بمعنى النهي؛ لئلا يقع الخبر بخلاف مخبره، وردوا قول من حمّله على الملائكة، وقد قيل أن المراد بقوله **{المطهرون}** هنا الملائكة وأن الكتاب هو اللوح المحفوظ، فلا يمسّه إلا المطهرون يعني الملائكة؛ لأن المطهّر من طهره غيره، ولو أريد بنو آدم لقليل **"المتطهرون"**.

وأطال العلماء في مناقشة هذه المسألة في التفسير وفي كتب الفقه سواء رجح بعضهم هذا أو لم يرجح، لكنهم -أعني أصحاب المذاهب الأربعة- متفقون على تحريم مس المصحف للمحدث، وأجاب أصحابنا أن المراد هم بنو آدم قياسا على الملائكة، واحتجوا بحديث عمرو بن حزم أن النبي -صلى الله عليه وسلم- كتب إلى أهل اليمن كتابا وكان فيه: **"لا يمس القرآن إلا طاهر"**، ومن الوجوه القوية في هذا أن القرآن الذي في اللوح المحفوظ هو القرآن الذي في المصحف، كما أن الذي في هذا المصحف هو الذي في هذا المصحف بعينه، سواء كان المحل ورقا أو أديما أو حجرا أو لخافا، فإذا كان من حكم الكتاب الذي في

السماء أن لا يمسه إلا المطهرون= وجب أن يكون الكتاب الذي في الأرض كذلك؛ لأن حرمة كحرمته، أو يكون الكتاب اسم جنس يعم كل ما فيه القرآن سواء كان في السماء أو الأرض.

وقد أوماً إلى ذلك قوله تعالى: {يَتْلُوا صَحَافاً مَطْهُرَةً فِيهَا كُتِبَ قِيمَةٌ}، وكذلك قوله تعالى: {فِي صَحَفٍ مَكْرُمَةٍ مَرْفُوعَةٍ مَطْهُرَةٍ} فوصفها أنها مطهرة فلا يصلح للمحدث مسّها، ولذلك أيضاً لا يجوز أن يمس القرآن بوضوءه عليه نجاسة أو بعضه متنجس، وكذلك لما قررنا أن الحدث يحل جميع البدن، فإنه لو غسل المتوضئ بعض أعضائه لم يجز له أن يمس المصحف بهذه الأجزاء التي غُسلت حتى تكمل طهارته، وأما لو كانت النجاسة على عضو فإنه يجوز أن يمسه بغير هذا العضو؛ لأن حكم النجاسة لا يتعدى محلها بخلاف الحدث، فإنه يقوم بالبدن كله.

ومن الأدلة على تحريم مسح المصحف للمحدث ما ذكرناه من الكتاب الذي كتبه النبي -صلى الله عليه وسلم- لعمر بن حزم: "لا يمس القرآن إلا طاهر"، وهو حديث مشهور عند أهل العلم، وقال مصعب بن سعد: "كنت أمسك المصحف على عهد سعد بن أبي وقاص فاحتكتك فقال لعلك مسست ذكرك، فقلت: نعم، فقال: قم فتوضأ"، وذكر الإمام أحمد عن ابن عمر أنه قال: "لا تمسّ المصحف إلا على طهارة"، وعن عبد الرحمن بن يزيد قال: "كنا مع سلمان فخرج فقضى حاجته ثم جاء، فقلت: يا أبا عبد الله لو توضأت لعلنا نسألك عن آيات، فقال: إني لست أمسّه، {لا يمسه إلا المطهرون}، وكذلك جاء عن خلق كثير من التابعين.

ولهذا قال ابن قدامة -رحمه الله- بعد أن ذكر أن هذا مذهب الحنابلة والشافعية والمالكية والحنفية: "لا نعلم لهم مخالفاً إلا داوود"، وقال ابن تيمية -رحمه الله- في شرح العمدية: "وكذلك جاء عن خلق من التابعين من غير خلاف يُعرف عن الصحابة والتابعين"، وهذا يدل على أن ذلك كان معروفاً بينهم، ومن العجب أن بعض الناس الآن يُشهر هذا القول الثاني الذي هو خلاف قول عامة أهل العلم، وربما يرمي من يمنع مس المصحف إلا بطهارة أنه يتشدد أو يشدد على الناس، أو أن هذه الأدلة التي تذكرونها ضعيفة ولا تدل على حرمة المس، وهؤلاء لا يريدون في التحريم إلا نصوصاً قطعية الثبوت وقطعية الدلالة مع الأسف، وإن كانت تقاريرهم النظرية تخالف هذا، لكنهم عند التطبيق تراهم إذا جاءت جملة أحاديث وجملة آثار تدل دلالة واضحة على وجوب شيء أو على استحباب شيء أو على تحريم شيء، ربما يتوقفون، يريدون نصاً قطعي الثبوت قطعي الدلالة.

فهذا قول عامة أهل العلم، وما يذكره ابن تيمية في شرح العمدية يفيد أنه إجماع أقل رتبة أن يكون إجماعاً سكوئياً لأنه يقول: "جاء عن خلق من التابعين من غير خلاف يُعرف عن الصحابة والتابعين"، وهذا يدل على أن ذلك كان معروفاً بينهم، فالحاصل هنا أنه يحرم على المحدث مس المصحف ومس بعضه.

يقول المؤلف: "حتى جلده وحواشيه" فيحرم عليه أن يمس المصحف أو أن يمس بعضه، أي من غير حائل؛ لأن النهي إنما ورد عن مسه ومع الحائل إنما يكون المس له دون المصحف، ويحرم أن يمسه بيده وبغير يده، فلا يختص التحريم هنا باليد، ويحرم أن يمس جلده وحواشيه وهي الورق الأبيض المتصل به؛ لأنه داخل في مسمى المصحف.

يقول المؤلف -رحمه الله-: "بيده أو بغيرها بلا حائل، لا يحرم أن يحمل المصحف بعلاقة" يعني للمحدث أن يحمل المصحف بعلاقته، وفي غلافه يعني في كيسه، وفي خُرج فيه متاع، وفي كُمّه من غير أن يمسه؛ لأن النهي ورد عن المس، والحمل بهذه الطرق ليس مسا.

وكذلك لا يحرم أن يتصفحه بكفه أو بعود، قال: "لا حمّله بعلاقة أو في كيس أو كم من غير مس ولا تصفحه بكفه أو عود"؛ لأنه حينئذ لم يمسه، فيجوز لك أن تقلب أوراق المصحف بحائل يكون معك أو بعود أو نحو ذلك من الأشياء الطاهرة.

قال: "ولا صغير لوحاً فيه قرآن من الخالي من الكتابة" يعني لا يحرم على ولي الصغير أن يمكنه من مس اللوح -الذي فيه القرآن- من المحل الخالي من الكتابة دون المكتوب ودون المصحف أو بعضه، فبالنسبة للصغير يجوز له أن يمسه لوحاً فيه قرآن، لا يحرم أن يمسه اللوح الذي فيه قرآن ولكن من المحل الخالي من الكتابة؛ للمشقة في الاحتراز عن ذلك، لكن لا يجوز تمكين الصغير من مس المحل المكتوب في القرآن من اللوح بلا طهارة، ولا يجوز له أن يمسه المصحف، أو أن يُمكن من مس المصحف أو من مس بعض المصحف.

وبعض أهل العلم يُجوّز ذلك لحاجة التعلم ومشقة الاحتراز عنه، والمسألة فيها خلاف فلا يُشدد فيها في الإنكار ولكن هذا هو المذهب، والآن والله الحمد عن طريق المصاحف الموجودة في الجوالات والأجهزة الإلكترونية يتيسر هذا كثيراً، فلم يعد هناك مشقة تدعو إلى مخالفة المذهب أو إلى القول بأن المسألة فيها تشديد في كثير من الأحوال.

قال: "ولا مس تفسير ونحوه" أي لا يحرم أن يمسه الإنسان كتاب تفسير، سواء كان التفسير أقل أو أكثر، لا فرق بين أن تكون كلمات التفسير أقل من القرآن أو كلمات القرآن أقل من التفسير، ففي الحالتين مادام الكتاب كتاب تفسير فإنه لا بأس بمسه للمحدث، وكذلك الرسائل التي فيها قرآن وكتب الحديث والفقه ونحو ذلك = فكل ذلك لا يحرم مسه.

قال: "ويحرم أيضاً مس مصحف بعضو متنجس"؛ لأنه أولى من الحدث، ولكننا قلنا إنه إذا رفع الحدث عن بعض الأعضاء فإنه لا يجوز أن يمسه المصحف بأي عضو آخر؛ لأن الحدث يحل جميع البدن، وأما المتنجس فلا يحرم أن يمسه المصحف بعضو طاهر إذا كانت النجاسة على عضو آخر لم يمسه به المصحف؛ لأن النجاسة لا يتعدى وجوب غسلها غير محلها، أما الحدث فإنه فيحل جميع البدن. وكذلك تجوز كتابة المصحف للمحدث، أن يكتب المصحف من غير أن يمسه.

قال: "وسفر به لدار حرب" يعني يحرم السفر بالمصحف إلى دار حرب؛ لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- نهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو، ولأنه عرضة إلى استيلاء الكفار عليه واستهانتهم به، وفي المذهب قول آخر أنه يُكره بدون غلبة السلامة.

قال: "وتوسده" يعني يحرم توسد المصحف؛ لأن ذلك ابتذال له، وكذلك يحرم الوزن به والاتكاء عليه؛ لأن ذلك كله ابتذال للمصحف.

قال: "وتوسده، وتوسدُ كتبٍ فيها قرآن ما لم يَخْفُ سرقة" يعني يحرم أيضا أن يتوسد الكتب التي فيها القرآن، وأما إذا لم يكن في كتب العلم قرآن فإنه يُكره توسدها والوزن بها والاتكاء عليها.

قال: "ما لم يخف سرقة" أي سرقة الكتب التي فيها القرآن فلا يحرم للحاجة إلى ذلك.

قال: "ويحرم أيضا كُتُبُ القرآن بحيث يُهان" فكل ما فيه إهانة للمصحف فإنه حرام أن يفعله الإنسان؛ ولهذا قالوا يحرم أن يكتب القرآن وأن يكتب ذكر الله عز وجل بشيء نجس أو على شيء نجس أو في شيء نجس.

قال: "وكره مد رجلٍ إليه واستدباره وتخطيه وتحليته بذهب أو فضة وتحرم تحلية كتب علم" يُكره أن يمد الإنسان رجله إلى جهة المصحف، وفي معناه استدباره وتخطيه ورميه إلى الأرض بلا وضع ولا حاجة، "بل هو بمسألة التوسد أشبه" كما قال في الفروع، وهذا كله ما لم يقصد إهانته كما بحثه مرعي، ولهذا لما قال في المنتهى: "وكره مد رجله إليه"، قال الخَلَوَتِي: "الحرمة أشبه بالقياس من الكراهة"، وابن فيروز -رحمه الله- يقول: "يُكره مد الرجل إليه وتخطيه أي إذا لم يقصد إهانته كما بحثه العلامة مرعي، فإن قصد بذلك إهانته حرم، كما يفهمه بحثه"، فيكره مد الرجل إليه واستدباره وتخطيه وتحليته بذهب أو فضة؛ لأن ذلك يضييق على الناس النقيدين: الذهب والفضة، ويحرم ذلك في كتب العلم.

ومن المسائل التي يحسن التنبه لها هنا أن وضع المصحف على الأرض حتى وإن كانت طاهرة خلاف الأولى، فإن الأولى أن يوضع القرآن مرتفعاً، وأن يُصان في مكان لا يمكن أن يتخطاه أحد أو أن يستدبره أو أن يمد رجله إليه، ومثل هذه الأمور لا يحتاج إلى استدلال عليها بأدلة جزئية خاصة بها، بل عموم النصوص في تعظيم حرمة الله تعالى وتعظيم شعائره وتعظيم المصحف تدل على أن كل ما يُفعل مما فيه صيانة للمصحف عن المواضع المفضولة وعن أي إهانة له أو استهانة به أو فعل ينقص من تعظيمه وحرمة = فإنه مطلوب، وذكر أصحابنا -رحمهم الله- هنا عموماً أنه يحرم بيع المصحف، وهذا يأتي إن شاء الله في "كتاب البيع"، وذكروا أيضاً أنه لا يُكره نقط المصحف ولا شكله ولا كتابة الأعشار فيه وأسماء السور وعدد الآيات والأحزاب ونحوها، وذكروا أيضاً أنه تحرم مخالفة خط عثمان بن عفان -رضي الله عنه- الخط العثماني في رسم واو وياء وألف ومد التاء وربطها، ونص عليه الإمام أحمد -رحمه الله-؛ لقوله -صلى الله عليه وسلم-: "عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي"، ولأن قول الصحابي ما يخالف القياس توقيف، وحينئذ فيكون هذا من باب التوقيف لا يجوز أن يتجاوز الإنسان.

وذكروا أيضاً أنه يباح تطيب المصحف وجعله على كرسي وكسيه الحرير، وأنه تُكره كتابة القرآن في الستور وفيما هو مظنة بذلة، ولا تكره كتابة غيره من الذكر فيما لم يُدَسَّن، وإلا إن كان يداس فإنه يكره كراهة شديدة، وأنه يحرم دوس ما فيه ذكر الله عز وجل والقرآن من باب أولى، وكره الإمام أحمد -رحمه الله- شراء ثوب فيه ذكر الله يُجلس عليه أو يُداس، "ولو بِلَيِّ المصحف أو اندرس فإنه يُدفن"، نص عليه الإمام أحمد -رحمه الله-، وذكر أن أبا الجوزاء بلي له مصحف فحفر له في مسجده فدفنه، وفي البخاري أن الصحابة -رضي الله عنهم- حرقته لما جمعه، وقال ابن الجوزي: "ذلك لتعظيمه وصيانتة"، ودفن عثمان -رضي الله عنه- المصاحف بين القبر والمنبر، قالوا أيضاً: "وبياح تقبيل المصحف"، وعن عكرمة بن أبي

جهل أنه كان يضع المصحف على وجهه ويقول: "كتاب ربي كتاب ربي" ونقل جماعة من أصحابنا الوقف فيه وفي جعله على عينيه، قالوا لعدم التوقيف، حتى وإن كان فيه رفعة وإكرام؛ لأن ما طريقه القُرب إذا لم يكن للقياس فيه مدخل فإنه لا يستحب فعله وإن كان فيه تعظيم إلا بتوقيف، وهذا ضابط حسن في هذا الباب.

قالوا أيضاً: "وبياح كتابة آيتين فأقل إلى الكفار"، كما كتب النبي -صلى الله عليه وسلم- إلى المشركين؛ وذلك لحاجة التبليغ، وتكلم أصحابنا أيضاً هنا عن مسائل حسنة كأحكام التضمين وغير ذلك من الأحكام، كل ذلك من الأمور المهمة التي ينبغي على طالب العلم أن يعرفها وأن يقف عليها وعلى خلاف الفقهاء فيها.

هذا ومن المسائل التي يحسن ذكرها هنا أن مصاحف الجوانات والمصاحف الإلكترونية هل تأخذ أحكام المصاحف الورقية في المس وغيره من أحكام المصحف المعروفة؟ وهل النظر فيها والقراءة منها يحصل به أجر النظر في المصحف الورقي؟

فأما المسألة الثانية وهي: أن النظر في المصحف الذي في الجوال هل يحصل به أجر النظر إلى المصحف الورقي؟ فالجواب: أنهما سواء، لا فرق بين النظر إلى المصحف الورقي والنظر إلى مصاحف الجوانات، ويحصل الأجر هنا كالأجر هنا إن شاء الله؛ لأن العلة إعمال حاسة النظر مع اللسان وهو مُتحقق هنا، بل لو قيل أنه لا وجه للبحث في العلة أصلاً لأنه هو هو، وليس العلة متشابهة فقط، بل هو هو، فهذه صورة مصحف، لها حكمه في النظر، بل هي إياه من هذه الحيثية فهذا أيضاً وجيه، وكون المصحف ورقياً على هذه الهيئة أمر حادث فقد كان الصحابة -رضي الله عنهم- قبل جمع المصحف يكتبونه في الرقاع والأكتاف والعُسب والخاف والأقتاب، فجمعت وربطت بخيط حتى لا يضيع منها شيء حين جمع المصحف على عهد أبي بكر -رضي الله عنه- في الورق، فلا فرق بين كون النظر إلى تلك أو إلى ورق أو إلى شاشة من حيث إنه يحصل به أجر النظر إلى المصحف، لكن بعض الناس يقول هذا يُزهد الناس في طباعة المصاحف اكتفاءً بالجوانات ونحوها، فيقال أولاً: هذا غير مُسلم، لا حالا ولا مآلاً، وثانياً: لسنا متعبدين بالقراءة في المصاحف المطبوعة على الأوراق، وقد ذكرنا أن الصحابة -رضي الله عنهم-- كانوا يقرؤون المصاحف في غير الأوراق، وثالثاً: هذا أمر خارج عن محل البحث لو سلّمنا بأننا مُطالبون بذلك فمحل البحث هذا هو حصول أجر النظر في المصحف، وليس أن يؤول الأمر إلى عدم طباعة المصاحف، ورابعاً: أن في مصاحف الجوانات فوائد ليست في المصاحف الورقية، فمنها سهولة استصحابها وحملها في أي وقت، ومنها أنها لا تأخذ أحكام المصحف في مسه ونحوه كما سنبينه إن شاء الله. وذلك فيه توسعة على من يريد مس المصحف وهو مُحدث حدثاً أصغر أو حتى أكبر بدون قراءة، وكذلك يعين على استدامة قراءة القرآن في عموم الأحوال، وهذا أيضاً مما يُسهل في مسألة الصبيان الصغار عندما يتعلمون القرآن، وكذلك الكبار عندما يريدون القراءة في أي وقت، وكذلك يسافر بالجوانات إلى دار الحرب وذلك في المصاحف ممنوع كما ذكرنا، وأنها أيضاً أخف حملاً في الصلاة لمن احتاج إلى حمل المصحف، وهذا جائز عند جمهور الفقهاء: حمل المصحف في الصلاة، ويُخرج به من حرج وضعها على الأرض عند من يكره ذلك من أهل العلم، وغير ذلك من الفوائد.

أما السؤال الأول: هل يجوز مس هذه المصاحف للمُحدث؟ وهل تأخذ أحكام المصاحف الورقية في المس وغيره؟ فنقول ها هنا أمران:

- الأمر الأول: حُكْم مس الجوال الذي فيه مصحف حال كون تطبيق المصحف غير ظاهر على الشاشات: فهذا لا وجه لتحريمه ولا حتى قياساً على حمل متاعٍ وخُرج فيه مصحف الذي منعه بعض الفقهاء، فإن ما بداخل الجوال حال عدم ظهوره ليس مصحفاً أصلاً بل شفرات وذبذبات ليست حروفاً في هذا الحال، وقد نص الفقهاء على أن المحرم مس المكتوب بالعربية لا الأعجمية، فكيف بالذبذبات والشفرات؟ ولهذا لا مانع من بيع تلك الجوالات؛ لأنها لا تأخذ حكم بيع المصحف ولا يعد من اشتراها عرفاً قد اشترى مصحفاً حتى لو فيها تطبيق المصحف عند البيع، ولذلك لا مانع أن تدخل الخلاء بهذا الجوال الذي فيه تطبيق المصحف لكنه ليس ظاهراً على الشاشة، فغاية ما يمكن أن يقال إنه كحفظ الإنسان للقرآن يكون القرآن في عقله ولكنه يتحرك ويذهب ويجيء ويدخل الخلاء ونحو ذلك، ... (انقطع الصوت)

- الأمر الثاني وهو حال ظهور الكتابة على الشاشة: فهذه تختلف فيها المعاصرون، قيل إنه يجوز وقيل إنه لا يجوز، والذي يظهر جواز ذلك؛ لأنه إما أن يقال إنه انعكاس لحروف القرآن كأنه انعكاس على مرآة، وقد نص الفقهاء على أنه يجوز مس المرآة للمحدث إذا كان فيها انعكاس صورة المصحف؛ لأنه لم يمس المصحف ولم يمس ورق المصحف. وأقوى من ذلك أنه يُقال -وهذا لم أر من نَبّه عليه- إن الشاشة نفسها حائل دون الحروف، يعني إذا قلنا إنها حروف، فإن الشاشة حائل بينك وبين الحروف؛ لأن الكتابة ليست ظاهرة على الشاشة وليست منقوشة على الشاشة، وإنما الشاشة حائل بينك وبين هذه الحروف المكتوبة أو هذه الشفرات التي ظهرت على صورة حروف، وهذا على القول بجواز مس المحدث المصحف بحائل ومذهبنا ومذهب أكثر العلماء، وهذا أيضاً مبني على التسليم بأنها حروف كتلك التي على الورق، وهو الظاهر أنها ليست شفرات أو ذبذبات حال ظهورها؛ لأن كون الحروف على ورق أو على غير ورق وصف طردي لا يؤثر، وحينئذ فلا حاجة لما قاله بعض المعاصرين من قياسها على اللوح ولا على الدراهم والثياب والخواتم التي رُقم عليها القرآن، وفي هذا كله نزاع وتفصيل.

- وأما أن يُهين الجوال الذي عليه المصحف ظاهراً على الشاشة: فإنه لا يجوز أن يهينه ولا أن يدخل به المرحاض وغير ذلك مما فيه إهانة ويأخذ أحكام إهانة المصحف حال ظهورها على الشاشة فلها حُكْم من فعل ذلك بمصحف ورقي.

فهذه بعض الأحكام المتعلقة بالمصاحف.

قال المؤلف -رحمه الله-: "وَيَحْرُمُ عَلَى الْمُحَدِّثِ أَيْضاً الصَّلَاةَ وَلَوْ نَفْلاً حَتَّى صَلَاةِ جَنَازَةٍ وَسُجُودِ تِلَاوَةِ وَشُكْرِ" لأن ذلك كله صلاة.

قال: "ولا يكفر من صلى مُحْدِثًا" يعني خلافا لأبي حنيفة -رحمه الله-، "وَيَحْرُمُ عَلَى الْمَحْدَثِ أَيْضًا الطَّوَافُ لقوله -صلى الله عليه وسلم-: 'الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ إِلَّا أَنْ اللَّهَ أَبَاحَ فِيهِ الْكَلَامَ' رواه الشافعي في مسنده".
ونكتفي بهذا القدر ونقف عند باب الغسل، ونسأل الله تعالى لنا ولكم علما نافعا وعملا صالحا، وجزاكم الله خيرا، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

نهاية الدرس العشرون